

الثورة المعلوماتية وعلوم المستقبل



لقد أتاحت اليوم الثورة المعلوماتية وشبكة الاتصال الواسعة التي خلقتها الشبكات الاجتماعية المختلفة لونا مختلفا من الحوار غير المسبوق بين الفئات المختلفة ، التي تمثل أطيافا واسعة من الانتماءات والخلفيات والمرجعيات الثقافية المختلفة تجاوزت الحدود الطائفية والجغرافية ، أسست لثقافة جديدة أتاحت للملايين من افراد الشعوب العربية أن تتجادل وتتناقش وتتبادل الأفكار والأحلام والابتسامات في ما بينها ، وتتعرف على الخصوصية التي تميز شعوب هذه المنطقة أو تلك ، وتدرک التباينات والتمايزات ، لكنها تتفق في طموح واحد ، إذ أنها تشارك التعبير عن طموحات التغيير والتطلع إلى غد أفضل ، وبالتالي خلقت مشروعيتها الشعبية في ((حق طلب الكلمة))، فقد أصبح من حق الجميع أن يقول ما يشاء ويعبر عن رأيه وقت ما يشاء وينتقد من يشاء وكيفما يشاء .

ولذلك ، فإن الحوار المفتوح على اتساعه بين جميع الأقطار العربية ، وبين أبناء كل قطر على حدة ، في السياسة والاقتصاد ، وفي الفلسفة والتاريخ ، وفي نقد السلوكيات الاجتماعية ، لا يمكن أن ينتج عنها سوى نهضة وتطلع إلى المزيد من التحديث والتقدم ، أي التطلع إلى المستقبل المشرق .



□ أوس عز الدين المانع

ولهذا لا نجد في أقسام الدراسات الأكاديمية أي فرع متخصص بدراسة ((المستقبلات)) أو ((علوم المستقبل))، بينما هو اليوم فرع رئيسي من الدراسة المستقرة أكاديميا في جامعات أوروبا وأمريكا ، وتتفرع منه العديد من التخصصات المختلفة ، تنعكس في العلوم والفلسفة والتعليم والابتكار والصناعة والفلك والهندسة وسواها .وهو فرع من العلوم يعتمد على مفاهيم العلوم المستقرة وعلى دراستها جنبا إلى جنب مع الواقع ، وهو عملية بناء افتراضات مستقبلية بناءً على حسابات دقيقة لعوامل موجودة وأخرى متوقعة تعرف باسم ((عناصر المخاطرة)) ، والجزء الأساسي من هذه العملية هو فهم التأثيرات المحتملة في المستقبل من القرارات التي يتخذها الأفراد والحكومات والمنظمات ، وهو يختلف عن مفهوم التنبؤ الذي يبنى على مفاهيم تميل للخرافة أكثر من العلوم . إن فكرة المستقبل تعرضت للكثير من التحليل في فروع علوم الأديان والفلسفة والعلوم الفيزيائية وأخضعت للكثير من التحليل والبحث والنقاش دون أن تصل إلى مفاهيم مستقرة وثابتة ، واتخذت في كل فرع منها مفهوما خاصا ، ففي علوم الأديان مثلا تركزت فكرة المستقبل على ما بعد الحياة والخلود

والخواب والعقاب ، وفي الفلسفة أيضا نوقشت الفكرة من عدة جوانب ، واستقرت بعض المفاهيم الفلسفية في فلسفة الزمن ، التي ارتأت أن الحاضر هو الحقيقة بين الماضي والمستقبل . وحتى في الفنون ، فقد أثارت الفكرة المستقبلية ومحاولة توقع الكثير من الحركات الفنية المستقبلية منذ مطلع القرن العشرين ، التي ظهرت آثارها في التصوير والنحت وغيرها ، واليوم نرى نماذج عديدة لفكرة عمارة مستقبلية ، التي تعتمد على مفاهيم جديدة في العديد من المدن الحديثة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها ، وقد ظهرت الحركات المستقبلية في كل من روسيا وإيطاليا ، ثم ظهرت بعدها في كل من إنكلترا والبرتغال ، وهي مدرسة فنية اعتمدت على نقد الماضي وتوجهت إلى عدة سمات ميزتها عن غيرها مثل الإيقاع السريع والابتكار والنعف ، وقد تأثرت الموسيقى بكل هذه الظواهر وأدخل الضجيج كعنصر مهم وأساسي من عناصر الحركات المستقبلية ، التي اعتمدت على الموسيقى الغربية المعاصرة كهوية جديدة لها .

إن دخول العرب مرحلة الانخراط في الشبكات الاجتماعية ، حتى لو كان مقتصرًا ، حتى الآن ، على طبقة معينة من المتعلمين والدارسين والمثقفين ، سيكون له الدور المهم والأساسي في تبني الأفكار المستقبلية ، ليس فقط لطبيعة الشبكات الاجتماعية

الجديدة ، والغفر للمستقبل عبر الحراك الاجتماعي والثقافي ، والاحتكاك المستمر بين عدة ثقافات ، بعيدة عن بعضها البعض ، بل لطبيعة شبكة الإنترنت والتقنيات المرتبطة بها التي تشهد تسارعا مذهلا في معدل التطور ، وهي خاصة يتمتع بها مجتمع المعلومات الرقمية بشكل عام .

ومن بين أبرز سمات التغيير هذه ، هو طبيعة التغيير الحادث اليوم مثلا في عملية التواصل بين المواطن ورجال الدولة ، فاليوم يمتلك أغلب رؤساء الدول الديمقراطية الغربية وفي الولايات المتحدة حسابات شخصية على شبكات التواصل الاجتماعي ، وخصوصا في الـ ((فيسبوك)) و ((تويتر)) ، ومن حق أي شخص ممن يمتلك حسابا على هذه الشبكات أن يوجه رسالة مباشرة للرئيس ، كأن تكون مدحا أو نقدا ، معلقا برأيه أو مؤيدا لموقف معين أو معارضا لآخر ، بلا وسيط ، أو بروتوكولات كانت تجعل من مجرد الوصول لرئيس الدولة قضية أمن وطني وربما معجزة من المعجزات في وقت من الأوقات .

صحيح أن هذه العلاقة ليست موجودة لحد الآن في عالمنا العربي ، حيث أن أغلب رؤساء الدول العربية لا يهتمون بالتواصل الاجتماعي ، لكن رجال الدولة من الشباب وغيرهم أصبح لديهم الآن مثل هذه الوسائل ، ولا شك أن هذه الظاهرة سوف تخلق وتغير شكل

العلاقة بين رئيس الدولة والشعب في المستقبل ، بحيث يتكون لون من الرقابة الشعبية التي لم تكن موجودة سابقا ، كما سيكون لدى الرئيس مقياس مهم للرأي العام ، بالتالي ستكون رؤية الرؤساء بشكل أكثر واقعية لمطالب الجمهور ورؤاهم لواقعهم وطموحاتهم المستقبلية ومدى قبولهم أو رفضهم سياسات المسؤولين السياسيين .

وبما أن الجيل الناشئ اليوم سينشأ متمرسا على هذه الوسائل الجديدة ، فلا شك أن الكثير من أشكال الروابط السياسية المبتكرة التي تخضع لمفاهيم جيل جديد ، يوصفه الجيل الذي شهد الانتفاضات والثورات بوعي مختلف عن الأجيال التي سبقته والتي نشأت على قيم سلبية ، فمن المتوقع أن تظهر العشرات وربما المئات من الحركات التنموية والنهوضية التي تشهد ميلادها على الإنترنت ، سواء للقضاء على الأمية ، أو ترسيخ الوعي بالحقوق الدستورية للمواطنين ، وتفعيل وسائل نقد الحكومات وغيرها من أنشطة شبيهة .

ومن شأن كل ذلك هو ترسيخ ثقافة الاحتراف بالمستقبل والتخطيط له ، وتراكم هذه الثقافة بحيث تصبح رنقا مهما وأساسيا في أنظمة الدول العربية ، وبذلك فهي لا تكون مسيراتها السياسية يوما بيوم ، بل تخطط لما ينبغي أن تعيشه الأجيال اللاحقة بعد عقود من الزمن ، ووضع الإستراتيجيات المبنية على



نافذة الى المستقبل

علوم ودراسة المستقبل ، ثم وضع الخطط الخاصة بها ، كأن تكون قصيرة أو طويلة الأمد التي تحقق تلك الإستراتيجيات وتطورها لاحقا ، وهو ما من شأنه أن يحقق تنفيذ أهم المهام التي تواجه أغلب حكومات الدول العربية ، وهي القضاء على الأمية والفقر في عدد محدد من السنوات .

ومن البديهي أيضا أن الاحتكاك بثقافات مختلفة وما ينشره المستخدمون العرب من روابط مواقع وأخبار بينها الكثير مما يختص بالأفاق المستقبلية أو العلوم ، حتى لو ندرت ، من شأنها أن تكون أجيالا مهتمة بالمستقبلات في زمن قياسي ، وهو ما سيؤثر بشكل أو بآخر ، مثلا ، على أدب الخيال العلمي ، وذلك بوصفه أحد روافد الخيال المستقبلي الذي يبنى في جانب كبير منه على الظواهر العلمية .

إن الفكرة الرئيسية التي يرتبط بها موضوع الشبكات الاجتماعية هو ضغط الجغرافيا والزمن ، وقد أسفرت هذه الفكرة عن حراك سياسي واجتماعي هائلين ، ولا يمكن فصل نتاج الانتفاضات والثورات الشعبية التي مرت بها المنطقة عنها بأي حال من الأحوال ، وكل هذا يرتبط في جوهره بأن محصلة هذا الضغط الزماني والمكاني الذي حققته هذه الشبكات سوف يؤدي إلى ((التغيير)) ، وهذا التغيير هو الأساس الذي تقوم عليه علوم المستقبل والمستقبلات بشكل عام .

جنته وناره

□ معتز رشدي

على أبنائها، مقيدون إلى نوافذ قطار أعى ذاهب إلى جنة الله، أو ناره. نحن، والصاله هذه، رهائن غيب وحشي، يحكمنا باسمه نباحون، عملت ديمقراطيات الغرب، ومشايخ الفساد الخليجي، على تسمينهم ، وتغليب رقابهم ، لغايات باتت معروفة، ومكشوفة.

هكذا، تم استدراجنا إلى حروب عبثية، لا غالب فيها؛ إذ بدلا من طرح أسئلة التنمية والديمقراطية والثقافة، ما عدنا نسمع سوى عويل قبيحين على حق ضاع، ولا يمكن استرداده إلا بسكينه مطبخ إسلامية السنع:

يقف الجاهل القبيح في مواجهة قبيح آخر، وتقف خلفهما، مقهقهة منيها، مخابرات دول، وأصحاب مصانع عملاقة لصنع السلاح. تبدأ المواجهة، أول الأمر، بسكين صئنة، على أن تنتهي بمواجهات حقيقية في حروب شوارع، يكر فيها، أو يفر، هذا القبيح على ذاك، كمارسات عروبية حربية لطيفة متصارعين، سوى ممارسة صنعا رديئا، في الرحد الدموي والمخزي أمام أنظار هذا

الزعيم الزاعق المؤله، أذاك. إذا كان من طائفتين مختلفتين، فلا بد من تدخل المجتمع الدولي لمحاصصة البلد بينهما، وإذا كانا من عرقين مختلفين، فلا بد من تقسيمه إلى دولتين؛ أما إذا كانا من عيدة ريين مختلفين، فبقائهما معا أمر بونه خراط القنات!

كنا حسبا أن البشرية قد تمكنت مرة واحدة وإلى الأبد، من حسم مسألة الدين لصالح الحياة والدين معا، ولكن مهازل الدم التي تحدث، اليوم، باسمه، تؤكد لنا، بما لا يقبل الشك، وقوف قوى كبرى مستفيدة من خلط أوراقهما على هذا النحو المفرغ. بلدان تتجزأ، إمكانات بشرية ومادية تهدر، لقاء إشباع غريزة الوحش الديني الرابض في أعماق جاهلين.

حين يحكمنا هؤلاء، كما هو الأمر حاضرا، في بلاد الرافدين الباشين، فلا أقل من تردي المدينة إلى شبه ريف قاحل.

ما يدفعنا إلى الوقوع في أسر الأساطير، ويوصلنا إلى المعتقد.

وواقع الأمر أن الذين يظنون أن الوقت مناسب، والظروف ملائمة، لتحقيق مشروعهم الديني، بغض النظر عن حقيقة نواياهم من وراء ذلك، إنما يغلب عليهم طابع إهمال وقائع التاريخ، وأحكام المخيرات في الحياة الإنسانية، وطباع النفس البشرية، ولا يريدون أن يتفهموا أن تجربة الدولة الإسلامية بالمفهوم المتداول لم تعد نافعة في الحاضر، ولا جدوى من التشبه بالآخرين، خصوصا بعد أن أظهرت التجربة عمقا في أكثر المجتمعات تشدا في الالتزام بشعارات الدين، أو تحفظا تجاه نتاجات العقل، هذا الأمر يكشف عن طريقة تفكير تقف على الضد من حركة التاريخ الإنساني ومعطياته في تجارب الآخرين. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم يزايدون في إظهار نوع من التقوى المفعلة، ويعمدون إلى محاصرة الحياة العامة بطريقة تؤدي إلى سلب المجتمع حريته، وفي ظنهم أن مجرد انخراط الناس في دوامة الدين يؤدي إلى حل كل المشكلات السياسية والاقتصادية والخدمية التي تحيل حياة الناس إلى جحيم، ومن ثم إنهم يشغلون الناس، ويشغلون أنفسهم، بإجراءات جانبية، على أمل أن يتمكنوا من إخفاء عجزهم عن تلبية حاجات الناس الحقيقية والدفاع عن مصالحهم والمطالبة بحقوقهم الدنيوية في العيش الكريم.

والعضلة أن القائلين على أمور الدين في البلد يحاولون إسقاط تصوراتهم على الشارع العراقي، ويعملون على جر الآخرين خلفهم، الأمر الذي يؤدي إلى انقسامات خطيرة بين الناس.

والعضلة الأكبر أن السياسيين يعملون على توظيف تلك التصورات لخدمة أغراضهم الخاصة، وهو ما يقود إلى إفساد العمل السياسي في البلد، وضياح الفرص في بناء الدولة المدنية على أسس ديمقراطية. وبالتالي فإن معالجة الأوضاع المضطربة في البلد بشكل موضوعي، وإيجاد الحلول للمشكلات التي يعانيها الناس، ينبغي أن تنطلق من رؤية سياسية وليس من تصورات، ولعلها أوهام، عقائدية أو قيم متجذرة، تفقد نداوة العصر وديناميكية التطور.

سواء، ذلك أنه في الوقت الذي ينبغي أن يقتصر دور رجل الدين الحزب على دور دعوي للرسالة

الدينية، أو دعوي لأيديولوجية الحزبية، فإن دور السياسي يجب أن يقوم على تنفيذ المهام العملية على الأرض، منها تطبيق القوانين ورعاية مصالح الناس وغيرها.. ذلك هو الفرق بين التخطيط والتنفيذ في العمل السياسي.

وتلك هي الضرورات التي تتطلب التخلص من ظاهرة رجل الدين الذي يتقمص دور



سيكون هذا الشارع أمنا لو اتفق السياسيون

□ وميض إحسان

ثمة من يفكر أن الحل الأمثل للخروج من أزماننا المختلفة يتمثل بمعالجة كل قضايانا الشائكة من خلال إحلال الدين في كل مفاصل حياتنا، والاحتكام إلى المنقول منه لبنا عبر الزمن البعيد، والاعتناظ بأقوال وتجارب رجاله الورعين.

وثمة من يظن أن الوقت مناسب، وظروف البلد ملائمة، لإقامة دولة إسلامية مرجعيتها الرئيسية احكام الشريعة، دون التحسب لطبيعة المجتمع العراقي، ومتطلبات إعادة بناء الدولة العراقية التي دمرها الاحتلال، المرهين على شيوع ظاهرة التدين في المجتمع، ولعلها مظاهر التدين، المتمثلة بتراح الناس البسطاء على تأدية الشعائر في المناسبات الدينية.

يشجع على الاستغراق في هذا الظن أمران: الأول: اقتحام رجال الدين بوابات السياسة، برضا وقبول السياسيين أنفسهم، واحتلال مواقع مؤثرة في صنع القرار السياسي للبلد.. والثاني: كثرة التجاوزات على الدستور، أو تأويله، من قبل الأحزاب والكتل السياسية، في الكثير من المناسبات، خصوصا في ما هو مرتبط بتوصيف واجبات وصلاحيات المؤسسات التي تدير شؤون الدولة، وانعكاس كل ذلك على الحياة العامة للناس.

ويبدو أن المندفعين بهذا الاتجاه لم يتحسبوا إلى أن الظروف التي يعيشها البلد الآن لا يمكن أن تستمر لمدة طويلة، ولابد أن يأتي اليوم الذي تفرض فيه الجماهير رؤيتها على الواقع السياسي، ما يضطر النخب السياسية إلى التعلق، والنظر إلى مصالح المجتمع ومصالح الوطن، حينذاك ستجنح إلى احترام تعهداتها ويتوقف عن ممارسة التجاوز على الدستور، على الرغم من الفجوات العميقة التي تتخلل مفاصله، التي تسمح بتعمير الخروقات عن طريقة.

وإذا ما تحقق ذلك، فإن التداخل بين دور رجل الدين ودور السياسي سيتراجع، وستغلق الكثير من البوابات السياسية نفسها، أو يغلقتها الآخرون، بضرورات حقائق الحياة وبحكم متطلباتها. إذ أن الخلط الحاصل في الوقت الحاضر يلقي بأحماله الثقيلة على المجتمع، ويضر برجل الدين ورجل السياسة على حد